سنة ١٩٠٧

الانجليز وعيد الجلوس الخديوى . كيف أنشئت الجامعة (الأهلية) وانتخب رئيسها . التزاحم على مشيخة الأزهر . مدرسة القضاء الشرعى . تقرير كرومر عن الحركة الوطنية . اصدار جريدتى ليتاندار والاستاندارد . أحاديث سياسية للخديو . اقالة اللورد كرومر وتعيين السير الدون جورست مكانه . جورست وسياسة الوفاق الجديد . أرمنى يهدد الخديو . الأزمة المالية . قيام الأحزاب المصرية . من استبداد عباس . [redacted] . شئون مختلفة .

الانجليز وعيد الجلوس الخديوى . انتهى العام الماضى وبين الخديو والمحتلين سوء تفاهم مستحكم الحلقات يعود بالأخص إلى مسألة طابا وموقف الخديو منها ، وإلى عدم حضور سموه حفلة عيد الملك . واستهلت سنة ١٩٠٧ ، والجو قاتم ، والاحتكاك يضطرم بين الخديو وكرومر ورجال الاحتلال ، وتمتد آثاره إلى كل المشروعات العامة بل والخاصة التى عرضت فى أوائل هذا العام .

امتد هذا الاحتكاك إلى مشروع الجامعة وتأليفها وإلى مسائل الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى وإلى علاقة الخديو بنظاره ولا سيما سعد زغلول باشا ، كما امتد إلى شئون العائلة الخديوية الخاصة ، فتدخل الانجليز فيها وفى سواها . ولما كانت ظواهر هذا الاحتكاك متصلة متشابكة ، فقد آثرنا سرد الحوادث متتابعة بتاريخ وقوعها ، لأنها تكاد تكون مرتبة ترتيباً طبيعياً ، ومدارها النزاع بين سلطة الخديو وسلطة رجال الاحتلال .

ففى ٦ يناير حضر عندى طورنيزن باشا وطلب منى كشفاً بأسماء المدعوين من الانجليز فى الأوبرا ليلة عيد الجلوس لاعطائه لواطسون باشا الياور الخديوى وقد قال

له إن كرومر يود أن يحضر هذه الحفلة ، وأن يطلب إلى الانجليز المدعوين عدم التأخر ليكون ذلك بمثابة ترضية لسمو الخديو عما كان من سوء تفاهم بينه وبين اللورد ؛ ولعل من الأسباب التى حملت اللورد على ذلك — فضلا عما تقدم — ما كان من أثر حادثة دنشواى المعروفة فى العام المنصرم وشعوره باستياء المصريين جميعاً منها ، والحملة التى شهرها عليه مصطفى كامل فى أوربا ؛ وهى حملة كان يتهم الخديو بأنه يمدها بالمال عن طريق محمد بك فريد .

وقد أجبت طورنيزن باشا بأن الكشف المطلوب عند رئيس لجنة الاحتفال ، وهو عبد الحميد باشا رئيس مجلس شورى القوانين فذهب لأخذه منه وقد علمت أنه وجد فى هذه الحفلة عدد من الانجليز .

عيد الجلوس فى الأزهر : وفى ٨ يناير كان عيد الجلوس ، فانتدبنى الخديو لحضور الاحتفال الذى سيقام فى الجامع الأزهر لهذه المناسبة ، وكان الأزهر يضىء بالأنوار فى الداخل والخارج وقد فرشت به الأبسطة وجلس الحضور عليها ، وفى وسطهم الشيخ محمد شاكر نائباً عن الشيخ الشربينى شيخ الأزهر ، وعن يمينه الشيخ أبو الفضل وعن يساره المفتى .

وافتتحت الحفلة بتلاوة القرآن الكريم ، وبعدها قام أحد العلماء وخطب معدداً مناقب الخديو وداعياً له ولأنجاله ؛ وبعد أن انتهى قمت وشكرت الخطيب على شريف شعوره ، وقلت : « إن هذا الشعور يختلج بلا ريب فى صدور كل المحتفلين المخلصين للسدة الخديوية . » ثم شكرت القائمين بأمر هذا الاحتفال الجليل ، ودعوت لسمو الخديو .

واختتمت الحفلة بقراءة ما تيسر من القرآن ؛ وبعدئذ قال لى الشيخ شاكر : « هذه أول مرة شكر المندوب الخديوى فيها المحتفلين ! ! »

كيف أنشئت الجامعة (الأهلية) وانتخب رئيسها . أثار الأستاذ أحمد حافظ عوض على صفحات المؤيد نقاشاً ومناظرة فى موضوع : « أىّ أنفع للقطر المصرى فى حالته الحاضرة الكتاتيب أم مدرسة كلية عالية ؟ » وذلك فى سنة ١٩٠٥ . وقد استدرجت المناظرة كثيراً من الكتاب للاشتراك فيها على صفحات الجرائد المختلفة وانتهت بغير طائل ولا نتيجة .

أما الخطوة الأولى الأساسية فى بناء الجامعة فقد بدأها مصطفى كامل الغمراوى بك فى العام الذى يليه ؛ فقد رأى قصور المحصول العلمى فى مصر عن إرواء من شاء

التعمق فى العلم ، وكان لزاما على من يريد استكمال معارفه التحول إلى أوربا ، وفى ذلك مافيه من مشقة فى السفر وبعد عن الأهل وإرهاق فى النفقات . ففكر فى إنشاء جامعة تضم كليات مختلفة على مثال جامعات أوربا تكفى طالبى العلم . وفكر فى الدعوة لمشروع الجامعة والتبرع لها . وكان ذلك فى سنة ١٩٠٦ ببنى سويف ، وكان مستشاره القانونى فى ذلك الأستاذ نجيب شقرا بك المحامى .


مصطفى كامل الغمراوى بك

بدأت الخطوة الأولى العملية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٦ ، بأن نشر نداء فى جميع الصحف العربية والافرنجية فى مصر داعياً لفكرة الجامعة مهيباً بالقادرين من الأمة أن ينزلوا الميدان . قال فى ندائه :

« كثر بحث الجرائد فى الزمن الأخير فى ارتقاء المعارف فى مصر . والمعارف والعلوم، كما يعلم الناس، حياة الأمة وركن ترقيها وتقدمها . وقد استلفت أحد المحامين بمقالة نشرها فى إحدى الجرائد أنظار المرحوم منشاوى باشا إلى تخليد ذكره بانشاء مدرسة جامعة ، فصادف الاستلفات أذناً واعية وكان فى نية المرحوم إنشاؤها لو لم يعاجله القضاء . فهل تعجز الأمة المصرية، وهى تزيد على عشرة ملايين ، عن أن تقوم بمشروع حيوى نوى تنفيذه فرد واحد لم تكن ثروته تبلغ جزءاً يسيراً من ثروة غيره من الأفراد ؟ وهل لا يعد إحجام أغنياء الأمة عن الاكتتاب دليلا على أنها لا تزال بعيدة عن الترقى الحقيقى ؟ وهل يعتقد الناس أن الوطنية تقوم بشقشقة اللسان أو ببذل النفس والنفيس فى سبيل الوطن وترقيته بالطرق التى تفيد ولا تضر ؟ بالطرق التى يجمع عليها العقلاء المعتدلون .

هذه الأمور جالت فى خاطرى زمناً ، ووجدت أن من العار علينا أن نقف وغيرنا يتقدم ، وأن نكتفى بالشكوى والتحسر من الزمان والأقدار ، وحقنا أن نشكو من قلة وطنيتنا وبخلنا على الأعمال العظيمة المرقية للوطن .

لذلك ، ولاعتقادى بأن على كل منا ديناً لوطنه يجب وفاؤه وعدم المماطلة فيه ،

بادرت للاكتتاب بخمسمائة جنيه أفرنجى لمشروع إنشاء مدرسة جامعة مصرية على الشروط الآتية : —

أولا : ألا تختص بجنس أو دين بل تكون لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم فتكون واسطة للألفة بينهم .

ثانياً : أن تكون إدارتها فى السنين الأولى فى أيدى جماعة ممن يصلحون لادارة مثل هذا المعهد العلمى الكبير وتثبت كفاءتهم للملأ .

ثالثاً : أن يكتتب على الأقل ألف من سكان مصر كل منهم بمبلغ لايقل عن مائة جنيه ، ويجوز أن يزيد عن هذا المبلغ الى ما شاء كرم الواهب وحبه لوطنه وللانسانية .

رابعاً : أن يقام بناء هذه المدرسة الجامعة فى بقعة خلوية من أجمل بقاع مصر على شاطىء النيل ؛ وتعمل لها حديقة من أجمل الحدائق وغير ذلك من الأمور التى يقررها المكتتبون .

ويقينى أن كل من فى فؤاده ذرة من حب الوطن الحقيقى من الميسورين يجود بمائة جنيه أو أكثر لخير وطنه وخير أولاده ليتربوا فى وطنهم التربية الحسنة ولكى نبرهن للأمم الغربية على أن فينا بعض الاستعداد والكفاءة .

وأملى أن جرائدنا تترك النزاع الشخصى وتنشىء المقالات الضافية فى استنهاض الهمم لاتمام هذا المشروع العظيم .

وفى الختام أقول إذا لم يجب هذا النداء ألف من أغنياء مصر ، وهم ألوف عديدة ، فلنخبىء وجوهنا أمام كل الأمم ولنعترف بأننا عاجزون عن مباراة الأجانب فى مضمار الحياة الأدبية والمادية .

وها أنا ذا فى انتظار ما يكون ! فلعل أغنياءنا يقبلون بكلياتهم على هذا المشروع المفيد لأفرادهم وللأمة ، حتى يكون ذكر من يشترك منهم فى هذا العمل خالداً فى سجلات كبار الرجال الذين كانت لهم الأيدى البيضاء فى ترقية أوطانهم ، ويبقى لهم بين الخلق أثر جميل لا يمحى . »

وبناء على برقية وردت له من الشيخ على يوسف حضر لمصر فأخبره صاحب المؤيد أن الخديو راض عن هذا المشروع ومشجع له ، ويطلب منه الاستمرار فيه . فاتفق على أن يكون محل الاجتماع الأول برضاء الجميع فى دار سعد زغلول بك القاضى

مساء الجمعة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ وقد غص المكان بالملبين للدعوة ، ومنهم رجال القضاء والعلم والسياسة والجاه ؛ منهم قاسم أمين بك وحفنى ناصف بك ومحمد فريد بك وعلى فهمى بك وحسن سعيد بك وزكريا نامق افندى والشيخ عبد العزيز شاويش واحمد رمزى بك وحسن جمجوم بك وحسين السيوفى باشا ومحمد عثمان أباظه بك ومحمد راسم بك وحسين أبو حسين بك ومحمود الششينى بك ومحمد يوسف بك وحنفى ناجى بك ومحمد هاشم بك وتشاوروا فى حماسة ويقين . وقد بلغت المبالغ التى اكتتب بها الحاضرون ٤٤٨٥ جنيه مصرى ، وقرروا ما يلى :

أولا : انتخاب لجنة تحضيرية من حضرات سعد زغلول بك وكيلا ، وقاسم بك أمين سكرتيراً ، وحسن سعيد بك أميناً للصندوق ، ومصطفى كامل الغمراوى بك ومحمد بك عثمان أباظه ومحمد بك راسم وحسن بك جمجوم وحسن باشا السيوفى وأخنوخ افندى فانوس وزكريا نامق افندى ومحمود بك الششينى أعضاء .

ثانياً : تأجيل انتخاب الرئيس الى الجلسة القادمة .

ثالثاً : نشر الدعوة فى جميع الصحف المحلية .

رابعاً : الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية .

خامساً : تسمية هذه الجامعة بالجامعة المصرية .

وكان احمد زكى بك قد انتخب سكرتيراً لمجلس الادارة فتكلم مع الغمراوى بك محاولا إقناعه بتحويل هبته الى عقار لأن حركة الاكتتاب كانت قد ركدت وخيف عليها ، أما التبرع بعقارات فهو أساس متين ودعامة ثابتة للمشروع. فاقتنع وتبرع بستة أفدنة فتبعه الكثيرون فى ذلك وأقبلوا على الاكتتاب .

رأى العميد الانجليزى لورد كرومر أن المشروع سائر فى سبيل النجاح وكان لم يصادف لديه هوى ولا قبولا لما ينتظر فى حالة نجاحه من ثمرات طيبة فى سبيل ترقية مصر والنهوض بها ، فعاد لما بدىء به عام ١٩٠٥ ونادى بأن الأمة أحوج الى التعليم الأولى من التعليم العالى ودعا لانشاء الكتاتيب وأقبل بعض الأعيان على إنشائها .

فأثبت بذلك إمكان القيام بمشروعى التعليم العالى الجامعى والتعليم الأولى فى آن واحد .

بعد ذلك عين سعد زغلول ناظراً للمعارف كما سبق ؛ وكان الفكر السائد بيننا هو أن كرومر يريد بتعيين سعد فى نظارة المعارف أن يبعده عن الاشتغال بالجامعة ، ظناً منه أنه بذلك يقضى عليها ، ولهذا أمرنى الخديو بالتوجه مع اسماعيل أباظه باشا لمقابلة سعد وأن نطلب منه ، بأمر من سموه ، ألا يغفل أمر الجامعة وأن يستمر إشرافه عليها . فلما قابلناه وأبلغناه رسالة الخديو لم يؤكد لنا عزمه صراحة فى تنفيذ هذه الرغبة ولكنه وعد بألا ينساها . ولما أبلغنا الخديو ذلك لم يسر لتلك الاجابة .

فقام مقامه قاسم أمين بك وسعى فى سبيل إنجاح المشروع وقابل الخديو وعرض عليه أن يأخذ سموه المشروع تحت رعايته واعتبار ولى العهد رئيس شرف فقبل سموه ذلك ؛ وبعدئذ قر الرأى على اختيار أحد البرنسات لمنصب الرياسة ؛ واتجهت الأنظار أولا الى البرنس حسين كامل باشا .

وقد كلفت من قبل الخديو بمقابلته لهذا الغرض ، ولكنه اعتذر لسببين : الأول أنه أحس بعدم رضاء الانجليز عن وجوده فى رياسة الجامعة ، والثانى تخوفه من التبعات المادية فى حالة عدم كفاية مواردها المالية . فعرضت الأمر بعد ذلك على البرنس عمر طوسون ، فاشترط أن يكون هو رئيساً عاملا ويكون ولى العهد رئيس شرف ؛ ولما كان هذا مما لا يقبله الانجليز بحال ، اتجهت أفكارنا الى البرنس محمد على باشا ، ولكن اللورد كرومر عارض فى ذلك أيضاً ، فعرض الأمر ثانية على البرنس حسين كامل باشا ، فاقترح تعيين شقيقه دولة البرنس احمد فؤاد باشا ؛ إذ ربما لا يعارض المحتلون فى قبوله ؛ فأمرت بالذهاب الى بطرس غالى باشا لأعرض عليه الاسم الجديد .

وزارنى بعد ذلك الشيخ على يوسف وقاسم أمين بك ، فأخبرتهما بترشيح الخديو لدولة البرنس احمد فؤاد باشا فارتاحا لذلك .

وفى ١١ يناير عدت الى بطرس غالى باشا ، بعد حضوره من الوكالة البريطانية ، فأبلغنى أن اللورد لم يبد اعتراضاً على المرشح الجديد .

وفى ١٧ منه توجهت بناء على الأمر الى البرنس حسين كامل باشا لآخذ رأيه نهائياً فى تعيين دولة شقيقه البرنس احمد فؤاد باشا ، فأخبرنى أنهما بحثا الأمر ، وأنه نصح لدولته بالتروى والنظر فى برنامج الجامعة وفى مقدار الاكتتابات وكفايتها .

وبعد ذلك كلفنى الخديو أن أذهب الى تفتيش بردين لمقابلة البرنس احمد فؤاد باشا ، وهناك قضيت السهرة فى التفاهم مع دولته ، وبعد أخذ ورد قبل هذا الترشيح ، ورغب

فى تعيينى وكيلا للجامعة ، فعدت وأخبرت الخديو بذلك فارتاح لهذا الحل .

وتم الأمر بتعيين دولة البرنس احمد فؤاد باشا رئيساً ؛ وبعدها انتخبنى مجلس الادارة للوكالة . وكان الحاضرون من أعضائه أصحاب السعادة والعزة محمد علوى باشا مراقب الجامعة وعبد الخالق ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا ويعقوب أرتين باشا واسماعيل حسنين باشاومرقس فهمى بك وعلى بهجت بك وجناب السيرجاستون ماسبيرو (*)

التزاحم على مشيخة الأزهر. وقف القارىء على ما كان بالأزهر من الدسائس فى العام الماضى ولا سيما بين الشيخ الأكبر الشيخ الشربينى وبين المفتى الشيخ محمد بكرى عاشور الصدفى . ولما عاد الخديو من أوربا فى العام المنصرم أخذ الشيخ الشربينى إجازة وكان المفهوم أنها مقدمة لاستقالته نظراً لعدم ارتياح الخديو لما وقع ؛ فانتدب الشيخ محمد شاكر للادارة ، وبعد ذلك بدأ البحث فى اختيار خلف للشيخ الشربينى وكان الاختيار معلقاً بين الشيخ حسونة النواوى والشيخ محمد شاكر ، ولكن نظراً لأن الأخير كان مقرباً من الخديو وبينهما صلات وثيقة ، فقد كان المفهوم أن الانجليز لن يرضوا عن تعيينه ؛ وهذا ما حدث بالفعل حينما تقابل اللورد كرومر فى يوم ٢٢ يناير مع الخديو للمحادثة فى الموضوع ، وانتهى الأمر بالاتفاق على إسناد هذا المنصب الى الشيخ حسونة النواوى .

وفى اليوم التالى أرسلنى الخديو للمفاوضة مع بطرس غالى باشا فى رغبة سموه الانعام على الشيخ شاكر برتبة أو نيشان ليحادث اللورد فى ذلك ، فلاحظ الباشا أنه أنعم على الشيخ منذ ثمانية أشهر بالمجيدى الثانى ، وأنه منح منذ أيام قلائل علاوة قدرها عشرة جنيهات ؛ فماذا يقال لو منح ترقية أخرى ؟ قلت : « إن المكافأة المطلوبة إنما هى لقيامه بادارة الأزهر مدة انتدابه . » فوعد بمحادثة اللورد فى ذلك .

ولما عدت للخديو وعلم بما دار بيننا قال : « إذاً سأتفاهم أنا شخصياً مع اللورد . »

مدرسة القضاء الشرعى . وعلى أثر ذلك سافر الخديو يوم ٢٨ يناير الى سيوه فى رحلة استغرقت حتى يوم ١٩ فبراير ؛ فلما عاد أرسل رئيس مجلس النظار يقول إن المجلس سيعقد فى يوم ٢٥ فبراير فلما أعلمت الخديو بذلك بدا على سموه الغضب ، وقال : « عجيب بأن مصطفى فهمى يعاملنى كأنى أحد النظار . »

وأمرنى بأن أخبر بطرس باشا بالتوجه للقبة يوم ٢١ منه ، فلما حضر حادثه فى

(*) تراجع سنة ١٩١٤ من هذه المذكرات .

ذلك فأزال ما فى نفسه من التأثر ووافق سموه على عقد المجلس فى التاريخ المذكور .

وكان من أهم المسائل المعروضة عليه مشروع مدرسة القضاء الشرعى ؛ ودارت بشأنه مناقشة طويلة حادة أبدى سموه فيها للمجلس عدم ارتياحه لهذا المشروع لعدم رضاء العلماء عنه ؛ وقد ظن سموه أولا أن ناظر الحقانية ابراهيم فؤاد باشا معضد له فى رأيه ، ولكن ظهر فى النهاية بعدما أيد سعد باشا زغلول المشروع أن جميع النظار معه ما عدا ناظر الأشغال حسين فخرى باشا فقد انضم للخديو طالباً تأخير المشروع لجلسة أخرى ، ولكن الأغلبية انحازت لسعد باشا فلم يسع الخديو إلا أن يمضى القانون مكرهاً وهى أول مرة حدث فيها ذلك .

فلما خرج النظار تكلم سموه مع المستشار المالى فقال لسموه : « إن ما فعلتموه سموكم هو عين الحكمة وبهذه الطريقة ارتفعتم ، وصغر النظار . »

وقد بلغنا من سموه أن سعد باشا قال أثناء المناقشة فى حدة ظاهرة : « حينئذ لا يستطيع الانسان أن يتكلم هنا . » وأنه ضرب بيده على المنضدة ، وقال أيضاً : « إنه إذا فصلت مدرسة القضاء عن الأزهر ولم تنتسب اليه يقال عن القاضى المتخرج منها إنه كافر . » وكان سموه متأثراً لذلك جد التأثر ، وقد صرح لنا أنه منذ اليوم لن يحضر جلسات مجلس النظار ، لأنه سيرغم على الموافقة على مشاريع لا يريدها وينسب اليه الرضاء عنها .

وفى ٢٧ فبراير تقابلت مع سموه بحضور اسماعيل أباظه باشا ، فأبدى أسفه لما حدث فى مسألة مدرسة القضاء الشرعى ، فقلت لسموه : « إنه يمكن لجنابكم العالى القضاء على هذا المشروع بتنظيم الأزهر وإدخال الاصلاحات عليه وأن تقدموا له النعم والخيرات والمرتبات ؛ وقد ترك الانجليز لنا الأزهر فلم نفعل نحن شيئا . »

وقد سر اسماعيل أباظه باشا لفكرتى كما رأيت من الخديو ميلا لتنفيذها .

وفى ٥ مارس تقابل اللورد مع الخديو ودار الحديث حول عدة مسائل من بينها مسألة المدرسة ، فأثنى اللورد على سعد باشا ومقدرته وذكائه ، كما امتدح بهذه المناسبة خطبته التى ألقاها فى الجمعية العمومية عن وجوب التعليم باللغة العربية .

فرد سموه بأن مشروع المدرسة قد أثار غضب العلماء ، وأنه كان الأولى التريث فيه فقال اللورد : « ولكن المفتى وشيخ الأزهر بحثاه ولم يعترضا عليه . »

تقرير كرومر عن الحركة الوطنية . يلاحظ اللورد فى تقريره عن سنة ١٩٠٦ أن الحركة القائم بها بعض المصريين لتأسيس حزب يدعون أنه الحزب الوطنى هى

شىء جديد لم يسبق له وجود فى مصر ؛ إذ أن المصريين لم يكونوا مستقلين فى عصر من العصور ، بل تقلبوا من جيل إلى جيل تحت نير الفرس واليونان والرومان والعرب والجركس وأخيراً الأتراك ، وإنه لا يوجد إلا عصر الفراعنة المظلم الذى يظن أن المصريين حكموا فيه أنفسهم .

أما الحزب القائم بالحركة الحالية إن لم يكن قائماً بكليته على أساس التعصب الاسلامى فان ذلك التعصب هو سلاحه وأنشودته .

وهو يستنتج ذلك من كون المحرك الوحيد الذى يؤثر على شعوب الشرق هو الدين ، وأن شكل الحكومة الدينية هو الوحيد الذى يميل إليه الشرقيون ويعتزون به . ولهذا يجب على الدول أن تلاحظ حركات التعصب الاسلامى أينما ظهرت ؛ لأنه يخشى منها إقلاق النظام وتعكير الراحة العامة كما كاد يحصل فى الربيع الماضى فى القطر ، غير أن اللورد لا يظن أن ذلك الحزب المستتر تحت رداء الوطنية تقوم له قائمة ، ولا أن مبادئه المتعصبة تسرى فى عروق الأمة المصرية لأن القائمين به أفراد مغرورون لم يولهم أحد الزعامة . بل يظن أنه يوجد فى القطر حزب آخر أجدر بأن يلقب بالحزب الوطنى ، وهو مؤلف من عقلاء الأمة الذين يشتغلون بسكون وصبر لما فيه المصلحة العامة ، وتقدم البلاد ؛ وهو يسميه حزب تلاميذ المغفور له الشيخ محمد عبده ، ويستشهد بواحد منهم وهو سعد زغلول باشا ناظر المعارف الآن .

اصدار جريدتى ليتاندار والاستاندارد . فى ٣ مارس صدر أول عدد من « ليتاندار إجبسيان » باللغة الفرنسية و « الاجبشيان استاندارد » باللغة الانجليزية . وهاتان الجريدتان أسسهما مصطفى كامل عقب حادثة دنشواى وقام فيهما بحملة شديدة ضد انجلترا بسبب هذا الحادث ؛ وكانت نتيجة هذه الحملة أن وزير خارجية انجلترا ، بعد أن اتهم المصريين ، بايعاز كرومر ، بأقبح التهم ، وبعد أن أقره على خطته واستحسن كل ما أتاه ، عاد فسحب ما قاله من الألفاظ الخارجة فى مجلس العموم ؛ ثم بعد ذلك عزل اللورد كرومر شر عزلة ، ولم تمض بضعة أشهر حتى أعقب ذلك صدور العفو عن مسجونى دنشواى وأفرج عنهم بمناسبة عيد الجلوس فى ٨ يناير سنة ١٩٠٨ .

أحاديث سياسية للخديو . فى ٢٤ مارس نشرت جريدة الاجبشيان استاندارد تصريحات كان قد أفضى بها الخديو لمكاتب الطان وهذا نصها : « أنا أحب بلادى حباً صحيحاً كما يعرف كل مصرى كيف يجب أن يحبها وتعلقنا بهذا الوطن عظيم ، فهو وطننا

الخاص وفيه خيرنا وله كل محبتنا ونكره أن نموت فى وطن آخر سواه .

ويدهشنى ما يبديه المصرى من السهولة العجيبة فى اقتباس التهذيب الأوربى ، ولقد حان الوقت ليبذل كل جهد لتحقيق أمانى الشعب المصرى فيما يتعلق بتقدمه . » وأنكر سموه بصفة قاطعة وجود أقل تعصب فى مصر ، وقال : « إن الشعب المصرى صالح من طبعه ، وعامل أمين لين العريكة ، كما أن التسامح من أعظم قواعد ديننا . » ثم تكلم عن التهمة الموجهة إليه ، وخلاصتها أنه يريد أن يوجد لنفسه سلطة شخصية ليستعملها على النمط الشرقى ، فقال : « إننى تعلمت وأدركت بواسطة تربيتى الأوربية أنه لا بد من اتحاد الأمة مع ملكها فى العمل لمصلحة البلاد وحسن إدارتها . أما الحكومة الاستبدادية فانها عمل شاق ولا أقوى على احتماله . » وختم كلامه بقوله : « قد بذلت كل قواى عاملا لمصلحة بلادى وما عارضت مطلقاً فى عمل اعتقدت أنه نافع لمصر ، ولم أرفض فى حياتى الاصغاء للنصائح والارشادات . »

وقد نشرت اللواء ترجمة هذه التصريحات بالخط العريض ، بعد أن وزعت إعلانات يدوية تلفت فيها النظر لما ستنشره .

وفى اليوم التالى طلب إلىّ الخديو أن أستدعى إليه الشيخ على يوسف فلما قابله قال له : « الحقنا ..! الولد مصطفى كامل عمل عملة بطالة ؛ أولا وزع منشوراً أمس صباحاً فيه يلفت أنظار الناس لتصريحاتى ، ثم نشرها فى جريدته بطنة ورنة . » واتفق الخديو مع الشيخ أن يكتب المؤيد اليوم والمنبر غداً بأنه لم يكن ثمة ما يدعو لهذه الحركة الصبيانية ، وأن ما قاله الخديو لمكاتب الطان هو نفس ما يقوله على الدوام لمحدثيه ؛ وبالفعل تم ذلك ؛ وقد قال سموه بهذه المناسبة أيضاً : « الغرابة أن رجالنا الباشوات وجدتهم أمس موافقين على ما فعله مصطفى كامل من الطيش ! » وعلمت من سموه أنه يعنى لطيف سليم باشا ، واحمد شوقى بك ، ثم قال : « وإن صاحبنا مستر موزلى (*) غاضب كثيراً لما حدث . » وقال أيضاً : « إننى لا أقول شيئاً ضد اعتقادى ، وحينما أقول أنا أحب مصر مثل حب المصريين لها ، وإننا لا نريد أن نموت بعيدين عنها لا أبالغ ؛ لأنى فى الحقيقة لما ذهبت إلى الخرطوم ، وحينما أكون فى الاستانة كل سنة ، أرى على وجوه المصريين وعلى لسانهم حنيناً لبلادهم ، وشوقهم الشديد للرجوع إليها حتى أصغر

(*) كان قاضياً فى المحاكم الاهلية وخرج منها ، واشتغل بمكاتبة بعض الصحف الانجليزية بلندن ، وهو محب لمصر والمصريين ، ونصوح للخديو فى الأعمال التى تهم الانجليز وخصوصاً بالنسبة للصحافة .

واحد فيهم مثل الشنه جى(*) الذى فى معية والدتى . »

وقد بلغنى مما سمعته بخصوص مكاتب الطان ، أن مصطفى كامل باشا هو الذى أوعز إليه بالتوجه إلى القبة ومحادثة الخديو ، وربما كان الواسطة أحمد شوقى بك ؛ وبعد أن دون المكاتب رسالته عرضها بواسطة شوقى بك على الخديو فحذف منها بعض عبارات ، ثم توجه بها شوقى بك إلى موزلى لأخذ رأيه فقال : « إذا نشر ذلك يضر ولاينفع . » وألح فى عدم نشر الحديث ، ولكن سموه رغماً عن هذه النصيحة أمر بارسالها إلى الطان .

والنقطة الدقيقة فى هذا الحديث ، هى التى تمس الحالة القائمة وفيها تلميح لمسألة المجلس النيابى فى قول الخديو : « إننى تعلمت فى أوربا وبأنه لابد من اتحاد الأمة مع ملكها فى العمل لصالح البلاد وحسن إدارتها ؛ أما الحكومة الاستبدادية فانها عمل شاق لا أقوى على احتماله . » ولو صدر هذا الكلام فى وقت آخر لما كان له كبير أهمية ؛ وقد قالت البروجريه ، وهى جريدة فرنسية محلية ميالة للسياسة الانجليزية ، بمناسبة هذه العبارة : « اتضح الآن أن الخديو من الحزب الوطنى ، أى الذى يطلب المجلس النيابى . » ثم وردت برقية بأن التيمس قالت : « إن سموه أظهر الآن أنه موافق على سياسة مصطفى كامل . » وأنها تهدده بأن يعدل عن هذا المسلك لأنه مدين لانجلترا بمركزه .

وقد نهجت الجرائد الفرنسية هذا المنهج إلا أن الاجبشيان جازيت هونت الأمر فكتبت تقول بأنه لا يوجد فى حديث الخديو ما يوجب تهديد التيمس لسموه .

وزاد هذا الحديث توتر العلاقات بين الخديو والمحتلين .

حديث سياسى آخر : وفى ٣١ مارس كتبت الصحف حول الحديث الذى أدلى به الخديو إلى المستر ديسى مكاتب الديلى تلغراف قبل سفره لانجلترا ؛ وفى هذا الحديث ينوه المكاتب بثلاث نقط مهمة :

(١) استنتج المكاتب من كلام الخديو أنه يرى الاحتلال أمراً طبيعياً ، ويفضله على احتلال أى دولة أخرى .

(٢) أنه يرى الشعوب الشرقية ميالة للسلطة المطلقة بدلا من السلطة النيابية ؛ وعليه ينصح للانجليز أن يتركوا له هذه السلطة وأن يتفقوا معه فى الأعمال حتى يكون الجميع يداً واحدة لصالح البلد .

(*) هو الذى يحمل الطعام من المطبخ لغرفة المائدة .

(٣) أبدى الخديو أنه رغم احترامه للسلطان باعتباره الرئيس الدينى ، لا يمكن أن يتنازل لتركيا عن أى امتياز نالته أجداده ، وأن المصريين يؤيدونه فى ذلك ؛ وعلى ذلك فان اتهامهم فى حادثة طابا بالاشتغال لصالح تركيا مردود وليس له أصل .

وفى الحديث أشياء أخرى مثل اعتراف الخديو بجميل الملك ادوارد الذى أبدى لسموه ، فى كل مرة زار فيها انجلترا ، كثيراً من العطف وكرم الوفادة ؛ وقد نوهت الصحف الميالة للانجليز بهذا الحديث ، وأشارت إلى الصحف الوطنية بقولها : « ها هوذا الخديو على غير فكركم ، فهو يريد الاحتلال ولا يطلب مجلساً شورياً » . فردت الجرائد الوطنية بأن كلام مكاتب الدايلى تلغراف لا يعول عليه ، لأنه استطراد واستنتاج لا يبرره الحديث ، وأتت بشواهد عديدة على أن الرجل فى كتاباته يخلط ، هذا فضلا عن أنه لم يطلع الخديو على ما كتبه قبل النشر كما هو المعتاد فى هذه الأحوال ، ولهذا لا يمكن التعويل على كلامه وكتابته .

وفى أول يونيو سألنى الشيخ على يوسف تليفونياً من مصر عن هذا الحديث ، وعما يمكن أن يكتبه بشأنه ، فوعدته بالمقابلة فى اليوم التالى عند رجوعى لمصر من الاسكندرية بمناسبة اجتماع مجلس الأوقاف الأعلى ، ثم عرضت على الخديو الأمر فقال لى : « أنا لم أقل مطلقاً لديسى إننى ميال للسلطة الشخصية ، وقد صرحت لمكاتب الطان بعكس ذلك ؛ فكيف أقول الآن العكس . أما بالنسبة لما يقوله ديسى من أنى موافق على الاحتلال ، فهذا لا يعقل ؛ لأنه لا يوجد مصرى يرغب احتلال بلده بدولة أجنبية ؛ أما تفضيل الانجليز على غيرهم ، فهو لاشك مما يقوله كل إنسان » . وأخيراً قال لى : « عندما تقابل الشيخ على يوسف فى مصر أخبره بأن فكرى لم يتغير بالنسبة للاحتلال ؛ وقد أوضحت رأيى لمكاتب الطان بالنسبة للحكومة الشخصية ولا بأس أن يكتب ذلك » . ثم قابلت الشيخ وأخبرته بذلك فكتب شيئاً بهذا المعنى ؛ ولما رجعت عرضته على الخديو ، وكان اسماعيل أباظه باشا موجوداً ، فوافقا عليه ، وأمرنى سموه أن أخبر الشيخ على يوسف بأن يقول : « إن مكاتب المؤيد قابل أحد رؤساء المعية — بدلا من أن يذكر اسمى — وعلم منه كيت وكيت » . قال الخديو : « وإن سئلت أقول إنى أجهل ذلك » . وقد حصل ونشر المؤيد تحت عنوان « صحيح الحديث » ما يأتى :

« قطعت جهيزة قول كل خطيب . كتب إلينا كثيرون ، ومن جملتهم احمد افندى عبد اللطيف المحامى ، بعد اقتناعهم من استنتاجات المؤيد ، وعتب المحامى المذكور عليه

بعدم نشر خطاب له ، ولكن لم يشأ المؤيد أن يناقش ألفاظاً بألفاظ فأوفد مكاتباً خصوصياً للاسكندرية فقابل أحد رؤساء المعية وهذا ما قاله وأذن بنشره حرفياً : نقلت الجرائد فى هذه الأيام حديثاً عن جريدة الديلى تلغراف عزاه مكاتبها للجناب العالى الخديوى وقد جاء فيه كلام عن مركز الاحتلال الانجليزى فى مصر وعن الحكومة الشخصية فى البلاد الشرقية ، والحقيقة أن المستر ديسى طلب قبل سفره من القطر المصرى مقابلة الجناب العالى وجرى معه حديث لم تعرض صورته بعد على سموه ، ومع اعتقاد الجناب العالى بحسن نية المكاتب فيما نشره ، إلا أن رأى سموه فى الاحتلال لم يكن من قبل مجهولا ورأيه فيه لم يتغير ؛ وأما رأيه فى أمر الحكومة الشخصية فقد قاله سموه بأجلى عبارة لمكاتب الطان قبل الآن ولم يبد لسموه رأى جديد يخالفه » .

اقالة اللورد كرومر وتعيين السير الدون جورست مكانه . بلغ الاستياء من سياسة الاحتلال غايته ، سواء فى ذلك الخديو والشعب المصرى ؛ وعرف الانجليز أن نفوذهم الذى عمل اللورد كرومر على تقويته وتدعيمه ، منذ تعيينه ممثلا لانجلترا خلفاً للسير ادوارد مالت سنة ١٨٨٣ بدأ يتضاءل ويضعف على يد كرومر نفسه بسبب أخطائه الأخيرة ، ولا سيما فيما يختص بحادثة دنشواى التى صدعت من هيبتهم فى نظر أوربا كلها ، ولما أحدثته هذه السياسة الغاشمة من رد الفعل وتقوية النزعة الوطنية ، وتنبه الأفكار بين عامة الشعب ؛ عندئذ رأت انجلترا أن تضحى بفرد هو اللورد كرومر على أن تضحى بمصالحها العامة ؛ فقررت تعيين السير الدون جورست معتمداً بريطانياً خلفاً له ، ووضعت سياسة جديدة تقوم على اجتذاب الخديو إلى جانب انجلترا ، واستمالة الأحزاب الوطنية التى كانت تتمخض عن الظهور .

وصدر هذا القرار فى أول أبريل فكان له وقع حسن فى النفوس ، بعدما بلغ التذمر نهايته ، وبذلك أخذت البلاد تستعد للعهد الجديد بشىء من الرجاء .

وفى ٢٥ أبريل تألفت لجنة للاحتفال بوداع اللورد ، باشراف مستر فنسان كوربت المستشار المالى ، وقد قابل دومرتينو باشا وأشار إليه من طرف خفى أن اللجنة تود لو شرف الجناب الخديوى الأوبرا يوم الاحتفال ، وأنه إذا لم يحضر فان اللورد يتحدث عن الخديو اسماعيل والخديو توفيق ، ولا يشير إلى سموه بشىء ، بل ينتقد على الأوقاف والأزهر والمحاكم الشرعية .

فسأل الخديو دومرتينو باشا عن مناسبة الحديث بينه وبين كوربت فقال :

« عندما أراد توزيع اللوجات ، فكر فى لوج الجناب العالى ولمح إلىّ أنه إذا لم يحضر سموه ، ففى وسعه أن يرسل من ينوب عنه . »

وفى ٢٧ ابريل جاء اللورد وزار الخديو زيارة الوداع وقال لسموه ما يأتى : « جئت لآخر مرة ، وقد لا نتقابل بعد ذلك ؛ فالآن أريد ألا أخفى عليكم شيئاً فأقول بصراحة إن العلاقات الشخصية بينى وبينكم كانت طول المدة التى أقمتها حسنة . » فأبدى الخديو شكره ؛ ثم قال اللورد : « أما العلاقات السياسية فكانت سيئة وخصوصاً فى السنوات الأخيرة ، فان سموكم اندفعتم فى تيار اللواء والمؤيد وطلب مجلس نيابى . » فأجاب الخديو بأنه لم يطلب ذلك ، وأتم اللورد كلامه قائلا : « فما نفع هذا المجلس ؟ ألم تعلموا أنه يكون ضدكم وأنكم تلعبون بالنار ، فعليكم أن تتشجعوا وتخرجوا من المأزق الذى اندفعتم بنفسكم اليه وتتركوا هذه الأمور لئلا تعرضوا مركز الخديوية للخطر . واعلموا أنه إذا حصل اختلال فى مصر واضطر الحال لاستخدام القوة العسكرية الانجليزية ، وأطلقت رصاصة واحدة فانها تكون القاضية على مصر وعلى العائلة الخديوية . ولقد كان اعتصاب سائقى العربات مصبوغاً بصبغة سياسية وهذا شىء غير حسن ، ولكن لما يعلمه المعتصبون من قوتى وشدتى انتهى الأمر بسلام ولم يستمر الاعتصاب . ولكن بعد خروجى سيرجع وهناك الطامة الكبرى ، وأن المسيحيين والوطنيين وأغلب المصريين مستاءون من هذه الأمور .

وما الذى دفعك لمقابلة مكاتب الطان الذى نشر حديثك معه ؟ ولكن أما وقد حصل تغيير الآن فى المعتمد ، فان الفرصة أمامك فيمكنك تغيير خطتك أولى من أن تكون سبباً للضرر بشخصك والخديوية وعائلتك . »

فرد الخديو على اللورد بقوله : « إذا كنت تعنى بكلمة عائلتى أولادى ، فأنا ولله الحمد عندى ما يكفينى ويكفيهم ؛ أما إذا كان القصد الأمراء الآخرون ، فأنت ضيقت عليهم دائرة الانتساب لأسرتى ، أعنى الدكريتو المحدد لأعضاء العائلة الخديوية ، وقد شجعتهم ضدى وعينت منهم أوصياء على أبناء العائلة بدون علمى ، ولم أعلمه إلا من الصحف .

ومن جهة سياستى فأنا أعلنتكم أننى لا أريد الضرر لبلادى وأننى أبتعد عما يجلب لها أى ضرر . وفى مدة الخمسة عشر عاماً كانت الاستقامة من شعائرى ، وكنت أجتهد فى تسهيل مهمتك ، وأنا آسف على نسيانك الخدمات التى قمت بها لك ، وأستغرب من

وصول كل إشاعة سيئة ضدى إلى أذنك ، وعدم وصول شىء من المساعى الحميدة التى كنت أقوم بها . »

وبعد خروجه قال لنا الخديو : « ... وكان كلامه فى نهاية الغلظة ينم عن نزوع إلى الانتقام والتشفى من خصم لم ينل بغيته منه ويريد تهديده وتهديد مركزه . » وإزاء هذه الغلظة قرر الخديو ألا يرسل مندوباً عن سموه فى حفلة الوداع بالأوبرا واكتفى بأن يتوجه سموه يوم ٢ مايو فيزور اللورد وزوجته فى الوكالة البريطانية .

وفى عصر ذلك اليوم جاء السير الدون جورست وقابل الخديو وتحدثا معاً ، وأعلم سموه أنه لم يقابل الملك قبل سفره إلى مصر ، وأنه سيمكث لآخر يونيو لمراقبة الأحوال هنا ، ويعود إلى انجلترا لشرحها لوزير الخارجية ، لأن التقارير ليست كالمشاهدة ، وبعد أن يمضى إجازته يعود للعمل . فأبدى له الخديو ارتياحه لتعيينه وقال له : « إننى أعتبر ذلك التفاتاً وترضية من جلالة الملك وحكومته لى ، حيث اختارا رجلا أعرفه واشتغلت معه وهو صديق لى ، فأؤمل يا سير جورست أن تكون فى المستقبل نفس الرجل الذى عرفته فى الماضى . » فأجابه السير بأنه يؤكد لسموه أن خطته لا تتغير ، وأنه سيكون دائماً الصديق القديم ، فرجاه الخديو ، لمعرفته شئون الداخلية والمالية والبلاد ورجالها وباللغة العربية ، ألا يعتمد فى معلوماته على واسطة . ثم قال الخديو : « عندما يبلغك شىء فلا تغضب بل احضر عندى فى أى وقت كان ، وتحادث معى حتى لايقع سوء تفاهم بيننا ؛ وأؤكد لك أننى أريد خدمة بلادى باستقامة ولا أميل إلا للحق ، ولتكن وجهتنا واحدة ، ألا وهى العمل النافع لمصر . »

وبهذه المناسبة تحدث الخديو مع جورست عن جلسة مجلس النظار التى حدث فيها المناقشة فى مشروع مدرسة القضاء الشرعى وتوجه شيخ الجامع على أثرها إلى اللورد كرومر وشكا اليه ، فلم يمض يوم أو اثنان حتى أرسل سعد باشا لشيخ الجامع خطاباً يعدّل فيه ما ورد فى الدكريتو الخديوى . وقال الخديو :

« فهل يمكن أن يعدل الدكريتو الخديوى بخطاب بسيط من ناظر المعارف ؟! »

وبعد انتهاء الزيارة ، بلغنى من دومرتينو باشا نقلا عما سمعه ، أن الانجليز يقولون إن جورست سيكون سهلا ليناً فى البداية حتى يحدث من الخديو ما يستوجب الملاحظة فيكون عندئذ شديداً جداً على سموه .

وفى ٣٠ منه علمت من بطرس غالى باشا ، أن اللورد كرومر نقل كل ماجرى بينه

وبين الخديو من الحديث بنصه لمسيو دوفيل بوا قنصل عام هولانده وأقدم القناصل الموجودين بمصر ؛ وعلم بطرس باشا من كرومر أيضاً أن الخديو وعد بأن يتبرأ من الحزب الوطنى فى الخطاب الذى سيلقيه يوم استقبال جورست ، وأنه ألقى على سموه نصائح بصفته محباً له بأن يبتعد عن مصطفى كامل وعلى يوسف واحمد شوقى ؛ ثم قال لى بطرس باشا : « إن اللورد حدثنى بغاية الاعتدال ، وليس كما سمعته وقاله لى الخديو ؛ وقد أبدى لى اللورد أنه بتغييره وتعيين جورست قد أتيحت لسموه فرصة ثمينة للخروج من المأزق الحرج الذى زج فيه بنفسه . ولم يقل لى شيئاً عن تهديده للأريكة الخديوية بل قال فقط : إن السياسة الحالية مما تضر الخديو . »

وفى أول مايو توجه مصطفى فهمى باشا وقابل البرنس حسين كامل باشا ، واجتهد فى إقناعه بقبول حضوره فى حفلة وداع كرومر .

وأرسل المستشار المالى خطاباً لرياض باشا يطلب منه فيه الاشتراك فى هذه الحفلة ، فقبل ؛ ولما سئل إذا كان ينوى الخطابة ، أجاب نفياً .

وبلغنى بعد ذلك ، أن وكيل البنك الأهلى بالاسكندرية ، وهو انجليزى ، بذل وسعه فى ضم الوطنيين للاحتفال باللورد فلم ينجح ، فهدد بعدم مساعدتهم وقت اللزوم . وقال لكامل بك تيمور : « أنت رجل مالى ولك أشغال كثيرة وتحتاج إلى المال فاذا أبيت الانضمام فاننا نحن أيضاً نمنع عنك المال حين احتياجك إليه . » ومع هذا التهديد فقد رفض الحضور .

وفى ٢ مايو توجه الخديو صباحاً لزيارة اللورد بدار الوكالة البريطانية وكان اللورد فى انتظاره على آخر درجة من السلم ؛ وتقابل الخديو مع زوجة اللورد ، ولم يحضر الاجتماع أحد ، وجرى الحديث عن الهواء والمناخ والأزمة المالية وبعد ذلك أوصله اللورد حتى الباب الداخلى .

وقد بذل رجال الاحتلال كل مجهود لاحضار أكبر عدد من الوطنيين فى حفلة الوداع ولكن بالرغم من هذه الجهود فقد رفض الكثيرون الحضور .

وجاءنى واطسون باشا الياور الخديوى يسعى فى حضورى فاعتذرت بأنى سأكون يوم الاحتفال فى الاسكندرية ، كما اعتذر عزت بك بأنه لا يعرف اللغة الفرنسية التى ستلقى بها الخطب ؛ أما احمد زكى باشا فقد اضطر للقبول .

ورفض يوسف ضيا باشا الحضور وقال : « إنه لاوقت لديه للتوجه للأوبرا . »

وقد علمت من الخديو أن واطسون باشا كتب أمام أسماء رؤساء المعية الاعتذارات التى قالوها عندما عرض عليهم أن يحضروا حفلة الأوبرا .

وقال لى سموه أيضاً إن البرنسات الذين يخاصمونه من عائلة حليم وعائلة فاضل وربما أيضاً البرنس عمر طوسون ، قبلوا الدعوة للاحتفال بكل ارتياح ، وإن البرنس سعيد حليم كتب خطاباً إلى اللورد يفيض مدحاً وشكراً للرعاية التى كان يوليهم إياها .

وكتبت الصحف الوطنية تندد بالذين سيحضرون الاحتفال ، ولا سيما بالبرنس حسين كامل باشا . وهكذا مرت الحفلة يوم ٤ مايو دون أن يحضرها من الوطنيين إلا عدد قليل ممن أثر عليهم صنائع الانجليز ؛ أما هؤلاء فقد حضروا جميعاً بطبيعة الحال فى الاجتماع .

وقد ألقى اللورد خطبة ضافية فى هذا الاحتفال ؛ لا حاجة بنا لا يرادها ؛ ويستطيع القارىء أن يراجع هذا الخطاب الذى تلاه كرومر بالطعن على الأمة المصرية ورجالاتها ، فى الصحف التى صدرت فى هذه الفترة ، ولكننا نحيله على المقال الشهير الذى رد به الشيخ على يوسف صاحب المؤيد على خطاب كرومر وفند فيه مطاعنه بقوة وذلاقة ، وقد نشرته جريدة المؤيد عقب الاحتفال .

جورست وسياسة الوفاق الجديد . فى ١٠ مايو اطلعنا على الخطبة التى سيلقيها جورست يوم استقباله الرسمى ، فوجدنا بها نقطتين هامتين : الأولى أنه نوه فيها بتأكيد روابط المحبة من زمن بعيد بين انجلترا والدولة العلية ، والثانية اعترافه فى آخر خطابه بأن حكم مصر إنما هو للجناب الخديوى .

وقد أرسلنا فأحضرنا خطبة كرومر سنة ١٨٨٣ للموازنة بين الخطبتين فوجدناهما متماثلتين تماماً ، ولكن جورست أشار فقط فى خطبته إلى السنين التى قضاها فى خدمة الحكومة المصرية بنظارة المالية .

وفى ١٦ مايو كان الاستقبال الرسمى ، فألقى السير الدون جورست خطبته المذكورة بعد تعديل فيها بحذف اسم الدولة العلية ، لأنه رأى فى الرد الذى أعددته — بصفتى رئيساً للديوان الأفرنجى ، وبعد عرضه على نظارة الخارجية كالمعتاد — أننا سنقول : « روابط الود بين انجلترا والدولة العلية وبالأخص مصر . » فاكتفى هو بذكر مصر فقط ؛ وكان فى ردنا جملة أخرى وهى : « تأكد ياسعادة الوزير أنك ستجد منى كل المساعدة بالاخلاص . » وقد أراد الخديو حذفها ولكن بطرس باشا استصوب بقاءها .

ثم إن الذى سر الخديو فى خطبة جورست اعترافه بسيادة الدولة العلية حيث تكلم عن توثيق روابط المودة بين انجلترا والدولة العلية ثم اعترافه بأن الحاكم لمصر هو الخديو حيث قال جورست : « إنى أشعر فى خاصة نفسى بارتياح لاختيار الملك لى وكيلا مفوضاً ، وقنصلا عاماً فى بلاد أنت مليكها الكريم . »

وفى ١٩ مايو قابلت البرنس حسين كامل باشا ودار الحديث بيننا عن المعتمد الجديد ، فقال البرنس إنه قابل جورست وفهم منه أنه ميال لاصلاح الأمور ، وقال دولته للمعتمد : « إن المديرين مغلولة أيديهم عن العمل بسبب المفتشين الانجليز ، مع أنهم أدرى بمصلحة البلاد . فرد بأنه يجب تغيير هذه الخطة . »

وفى ٢٥ مايو زار المعتمد عباساً ودار بينهما حديث ودى ، وقال جورست إنه سيسافر إلى انجلترا لعرض الحالة على ناظر الخارجية شخصياً بدل التقارير ، وإنه سيعود بعد ذلك لمصر للعمل بكل إخلاص مع جنابه العالى .

وقد زار المعتمد الخديو مرة ثانية فى ٥ يونيو ، ولكن سموه لم يصرح بشىء مما دار بينهما من الحديث ؛ بيد أنه بعد خروج جورست قابل سموه اسماعيل أباظه باشا ففهم من سموه أمرين مما يتعلق بهذا الحديث : وهو أن جورست ابتدأ فى انتقاد أعمال كرومر ولم يرد عليه الخديو ؛ والثانى أن جورست نصح بعدم الاشاعة إلى أن فى مصر أحزاباً ؛ وقد فهمت من ذلك أن جورست أراد ألا يتكلم الناس عن الحزب الوطنى لأنه ربما هو الذى يثير أفكار الانجليز .

وفى ٢٢ يونيو ، سافر الخديو إلى الآستانة فوصلها يوم ٢٧ منه ؛ ومكث بها أسبوعاً ثم بارحها إلى ديفون لأخذ الحمامات .

وفى ١٠ يوليو سافر جورست إلى لندن ؛ وقد كلفنى بطرس غالى باشا أن أرسل برقية للجناب العالى : « بأن المعتمد سافر مرتاحاً من حسن معاملة الخديو له ومن سير الأمور فى مصر على العموم ، ووعد بأنه سيعلم بذلك وزارة الخارجية الانجليزية لتطمئن الخواطر ، لأن تقارير كرومر كان لها تأثير سيىء فى النفوس . » ففعلت .

وفى ٢٥ منه جاءنى مظلوم باشا ناظر المالية وطلب منى أن أرسل برقية للجناب العالى بأن المستشار المالى سيقدم استقالته ؛ وقد فهمت من حديثه أن سبب استقالته ملاحظة جورست عليه وانتقاده لسياسته المالية وكثرة الانفاق من الاحتياطى ؛ وفهمت كذلك أن جورست غير مستريح لمستشار الداخلية المستر متشل اينس ، ولا إلى

اللورد سيسل الذى رشح لأن يكون مستشاراً مالياً ؛ وقد أرسل جورست للخديو فى ديفون خطاباً رقيق العبارة يفيض بعبارات الاحترام ، يعلم سموه باستقالة كوربت ، ويعرض على أعتابه تعيين خلف له إذا وافق ولى النعم عليه . وهذا أمر ما كان يصدر فى عهد كرومر ؛ إذ كانت التعيينات كلها تجرى دون أخذ رأى الخديو .

فرد الخديو عليه بخطاب يقول فيه إنه واثق من الشخص الذى انتخبه لثقة سموه فيه ، ولهذا يوافق عليه ؛ وقد خلفه فى ٩ اكتوبر المستر هنرى بول هروى .

وعاد الخديو فى يوم ٢ اكتوبر ، وقضى ليلة فى المحروسة ، وقابل النظار فى سراى رأس التين فى اليوم التالى .

عهد جديد : هذا وقد بدأ عهد جديد فى البلاد من ناحية سياسة المحتلين بعد رجوع جورست من لندن ؛ فكان أول أعماله أن جمع لديه كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية ، وأوصاهم بمعاملة أقرانهم المصريين بالحسنى ، وعدم الخروج عن دائرة نفوذهم واختصاصهم ؛ ولم يحضر هذا الاجتماع سوى الموظفين الانجليز ، وقد أمرهم بكتمان هذه النصيحة ؛ ولكن الغريب أن المؤيد نشرت الخبر فى اليوم التالى .

وفى أول ديسمبر تقابل بطرس باشا مع الخديو ، فأبدى سموه ارتياحه للمعتمد الجديد وخطته .

وفى ١٧ منه قابلت بطرس غالى باشا ، فعلمت منه بحصول الوفاق بين الخديو وجورست على منح الرتب والنياشين ، سواء أكان ذلك بواسطة الداخلية أم من لدن جنابه .

وقد أفهمنى أنه يخشى أن تحدث فى هذا الشأن أخطاء كالتى وقعت ، وأن تعود تجارة النياشين ؛ وذلك لا يحسن أمام جورست .

وفى ٢٣ ديسمبر ، بعد مقابلة بين الخديو والمعتمد ، علمت أنه أخبر سموه أن الحكومة الانجليزية لا تعارض فى العفو عن مسجونى دنشواى ، وأنه قر الرأى على إصدار العفو فى عيد الجلوس الخديوى .

وهكذا سارت الأمور فى هدوء فى ظل العهد الجديد .

أزمنى يهدد الخديو . فى ذلك الحين تغيرت حالة الخديو عن ذى قبل ، وأصبح كثير الصخب ، يتكدر ويسخط لأقل شىء ، وغدا مشتت الأفكار ؛ فراعتنا هذه الحالة التى لا نعلم لها سببا .

وفى يوم ٢٥ مايو قابلت بطرس غالى باشا ، وعرضت عليه الحالة ، فقال لى إنه توجد إشاعة بأن الخديو كان يكلف أحد الانجليز بالكتابة فى صحف انجلترا ضد كرومر ، وأن هذا الرجل ، نظراً لوجود مكاتبات لديه من الخديو ، يطلب مبلغاً عظيما ؛ وإلا فانه يفضح الأمر ؛ وهذا ما يخشى الخديو حدوثه من وقت لآخر .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان سموه متكدر من السلطان ، لأنه رغب أن يشترى أرضاً واسعة بالضلمان فيها غابات يمتلكها رجل اسمه شريف افندى من أزمير بمبلغ ١٢ ألف جنيه ، وقد أراد سموه أن يكون البيع باسم الركبدار احمد أغا الكريدلى . فلما علم السلطان بذلك ، حال دون إتمام الصفقة ، فتأثر الخديو جد التأثر ؛ ولكن انتهى الأمر بشراء عباس هذه الأرض ويظن بطرس باشا أن الخديو لهذا السبب لايتوجه هذا العام إلى الاستانة ، وتمنى لو حدث ذلك ؛ ولكن سموه لم يتأخر عن السفر إليها .

وفى أثناء هذه المقابلة جرت سيرة احمد شوقى بك ، فقال بطرس باشا : « إنه ربما كان الواسطة بين الخديو وهذا الانجليزى . » وزاد على ذلك قوله : « ما هو انت يا شفيق اللى جبته كما بلغنى ، لأن أفندينا كان زعلان منه ، وأراد أن يخرجه من المعية لولا مساعدتك له . » وقد كان يظن بطرس باشا أن ذلك حدث فى الأيام الأخيرة ، ولكنى أفهمته أن ذلك حدث أيام حسن عاصم باشا ؛ إذ أراد شوقى بك أن يقدم استقالته ؛ ولكن نظراً لذكائه ونشاطه ومقدرته فى الترجمة وحاجة المعية إلى خدماته ، فقد منعته من ذلك ؛ ولم أكن أعلم أنه يصل به الأمر لما نراه الآن ، كما أخبرت بطرس باشا بأنه وشى بى عند الخديو ، فقال لى إنه يعلم ذلك .

وبعد ذلك سألت دومرتينو باشا عن مسألة هذا الانجليزى ، فقال لى : « نعم هى مسألة حقيقية ؛ وقد علمت أن هذا الرجل كان قد حضر لمصر ، وطلب الحصول على امتياز كثير الفائدة ، ولكن جورست وقت أن كان مستشاراً مالياً رفض ذلك . فلما ذهب الشيخ على يوسف إلى لندن ، وعده بمساعدة مالية إذا رضى أن يكاتب الجرائد الانجليزية ضد كرومر وأعماله ؛ فقبل وكتب واستمر على ذلك مدة ؛ ولم يعرف اللورد سر المسألة حتى توصل قبل خروجه من مصر إلى معرفة هذا الرجل ، وعلم أن بيده خطابات كثيرة عدا خطابات أخرى من الشيخ على يوسف بأمر الخديو ، ومنها يعلم أنه أرسلت إليه نقود تبلغ الآلاف جنيه ، وخطابات أخرى تفضح الخديو وكاتبها . وأخيراً طلب اللورد من هذا الرجل أن يعطيه هذه الخطابات مقابل إعطائه الامتياز الذى يريده فأبى .

وأخيراً تفاوض الرجل مع الوسطاء بينه وبين الخديو، وطلب مائة ألف جنيه وإلا فانه يسلم الأوراق للوكالة البريطانية؛ وعليه انتدب سموه كلا من أحمد شوقى بك وحسين محرم باشا للمخابرة فى هذا الشأن مع الرجل، ولكنه رفض خمسين ألف جنيه تعويضاً.. مسكين الخديو لا يعرف من أى جهة يأتيه الكدر والضرر!».

وفى ٢٩ مايو علمت من بروستر بك حقيقة مسألة الانجليزى؛ وهو مستر موزلى الذى كان قاضياً بالمحاكم الأهلية وأرغم على الاستقالة؛ ولكنه ليس هو الذى يهدد بتسليم الأوراق للوكالة البريطانية، أو يطالب بتعويض، لأنى أعرف أنه يوجد اتفاق يقضى بمنحه ١٢٠ جنيهاً كل ثلاثة أشهر، وقد صرف له ذلك عن يدى من الخاصة منذ أسبوع فقط؛ أما الرجل المقصود فهو رجل أرمنى كانت له علاقة بالشيخ على يوسف وموزلى، وتفاهم مع الخديو بخصوص الكتابة فى الجرائد واسمه اسطفان بك، وأعرفه لما كنا فى الخارجية معاً، ويعمل الآن فى بيع وشراء الأراضى، وكان هو الذى طلب من الحكومة أراضى أظنها بجهة النوبارية، ولم تساعده الوكالة ولا جورست أيام أن كان مستشاراً مالياً. وقد انتهى الأمر بحصوله على مبلغ من الخاصة، وطويت المسألة.

الأزمة المالية. فى السنوات السالفة ارتفعت أثمان العقارات والأراضى الزراعية لدرجة لم يسبق لها مثيل، فكانت الصفقة تباع فى الصباح بثمن عال، وفى المساء تباع بثمن أعلى؛ وكثرت المضاربة حتى أنى كنت أملك ثلاثة أفدنة من الأراضى الزراعية فى شارع الهرم اشتريتها بمائة جنيه للفدان فبعتها بسعر ١٣٠٠ جنيه؛ كما أنى اشتريت ثلاثة أفدنة أخرى فى شبرا بسعر الفدان ١٨٠٠ جنيه، وكنت أرجو المكسب الطائل؛ ولكن خاب ظنى فهبطت الأسعار إلى درجة كبيرة؛ وكذلك اشتريت ٢٠٠ فدان أرضاً غير منزرعة خارج زمام الفيوم بسعر الفدان ١٠ جنيهات، ولكنها هبطت إلى جنيه واحد للفدان (*).

وكان كرومر فى تقريره السنوى قد أشار إلى أن هذا الارتفاع الفاحش فى الأسعار لا بد أن يكون له رد فعل وأنه سيعقبه هبوط كبير؛ وقد تحقق ظنه! ووقعت الأزمة، وامتنعت المصارف عن التسليف خصوصاً تلك التى كانت تستورد أموالها من الخارج، وأخذت تطالب بما لها من الديون، فأرهق الكثيرون وكنت منهم.

وفى ٢٠ يوليو بعثت ببرقية للدكتور كاوتسكى بك بناء على طلب بطرس باشا

(*) وهى باقية على ذمتى للآن بلا زراعة.

ليعرض على الخديو أن الأزمة المالية أثرت فى التجارة ، وأن رجال المال فى مصر يسعون فى توقيع مذكرة يرفعونها للمالية ، لاقراض البنك الأهلى ثلاثة ملايين من الجنيهات ، للعمل على تخفيف الأزمة .

وكان رأى السير جورست أن الأزمة الحالية لا ينتظر انقضاؤها قبل عامين أو ثلاثة ، حتى تعود الثقة المالية التى أثرت فيها تقارير كرومر وخطة الحزب الوطنى . ومن هنا بدأ نقده لكرومر وسياسته .

وفى ٢٦ يوليو أرسلت لسمو الخديو برقية بذلك ، وأتبعتها فى اليوم التالى برقية أخرى عن إحصاء المحال التجارية التى أعلن إفلاسها ، وقد بلغت الثمانين !

وفى نفس اليوم وردت لى برقية من طورنيزن باشا بأن أطلعه يومياً على الحالة المالية وموقف الحكومة منها ، لاحاطة الخديو بها تباعاً ، فأرسلت اليه برقية فى ٢٩ منه بتفصيل عن الحالة ، ومما جاء فيها : « إن المزارعين باعوا قطنهم بنقص ٢٠ قرشاً عن أسعار الكونتراتات بسبب المناورات التى قام بها تجار الصادرات ، ليتمكنوا من الشراء بأسعار رخيصة ؛ وكان المعتاد أن يكون البيع فوق الكونتراتات . » ثم تفاصيل أخرى توضح حرج الحالة وتفاقمها .

قيام الأحزاب المصرية . منذ أواخر العام الماضى نشطت حركه تأليف الأحزاب المصرية بصفة منتظمة ؛ وهى ثلاثة : الحزب الوطنى ، وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، وحزب الأمة .

وابتدأ تأليفها منذ اكتوبر سنة ١٩٠٦ ، وانتهى فى سبتمبر سنة ١٩٠٧ ؛ وإليك خلاصة عن ظروف تأليفها ، وبيان براجها المختلفة :

الحزب الوطنى : كان مصطفى كامل قد سافر فى صيف هذا العام إلى أوربا للدعاية لمصر ، وعاد فى أواخر سبتمبر ، وخطب فى الاسكندرية فى ٢٢ اكتوبر خطبة طويلة أعلن فيها مبادىء الحزب الوطنى ؛ وكان مصطفى كامل معتل الصحة فى ذلك الوقت ؛ فلما رأى تأخر صحته أسرع بتأسيس الحزب ، وخطب خطبته فى ٢٧ ديسمبر بالقاهرة ، وكان معظم الوطنيين يلتفون حوله قبل تأليفه بطريقة رسمية .

وكان برنامجه واسعاً يغرى أصحاب النفوس الطامحة ، ويرضى المتطرفين والشبان . وهذا هو :—

(١) استقلال مصر كما قررته معاهدة لندره سنة ١٨٤٠ ، ذلك الاستقلال الذى يضمن عرش مصر لعائلة محمد على مع الاستقلال الداخلى عن تركيا .

(٢) إيجاد دستور فى البلاد بحيث تكون الهيئة التنفيذية مسئولة أمام مجلس نيابى تام السلطة كمجالس النواب فى أوربا .

(٣) احترام المعاهدات الدولية ، والاتفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون ، وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية ؛ ما دامت مصر مدينة لأوربا ؛ إذا طلب منها ذلك .

(٤) الصراحة فى انتقاد الأعمال الضارة ، وتشجيع الأعمال النافعة للحكومة المصرية .

(٥) العمل لنشر التعليم على أساس وطنى صحيح ، بحيث ينال الفقراء منه أوفى نصيب .

(٦) ترقية الزراعة والصناعة والتجارة .

(٧) بث الشعور الوطنى فى الشعب ، وإفهامه حقوقه الوطنية ، ودعوته للائتلاف والتساند بين عنصريه .

(٨) العناية بالشئون الصحية .

(٩) بث روح المحبة بين المصريين والأجانب .

(١٠) تقوية العلائق بين مصر والدولة العلية .

(١١) الدعاية لمصر فى الخارج ، ونفى كل شبهة عنها يلصقها بها خصومها .

ويشترط لقبول الأعضاء بالحزب الوطنى ما يأتى :

(١) أن يكون الطالب مصرياً ، معروفاً بالأخلاق الفاضلة ، لم تصدر عليه أحكام تمس شرفه وسمعته .

(٢) ألا يكون عضواً فى حزب آخر .

أما الأعمال التى ستعرض على الجمعية العمومية للحزب الوطنى للتصديق عليها فأهمها :

فى ميدان السياسة :

وضع تقرير سنوى باللغات الثلاث : العربية والفرنسية والانجليزية عن حالة

مصر ، يردّ فيه على ما يورده معتمد الدولة البريطانية فى تقريره ضد مصالح المصريين وآمالهم ، وتبين فيه مقاصد الأمة ومطالبها والأمور الشاغلة لها .

فى ميدان التربية والتعليم :

إعداد المعدات لمؤتمر التربية . والسعى فى تنفيذ قراراته بعد انعقاده . وسيدعى الذين اشتركوا مبدئياً فى هذا المؤتمر للاجتماع فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٧ بمدرسة مصطفى كامل ، لتقرير الأمور المبدئية اللازمة لعقد المؤتمر (*).

وهذا الحزب هو أقوى الأحزاب المصرية ، وأعظمها فى العدد والنفوذ .

حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية : بعد تأليف الحزب الوطنى ، تحركت فكرة تكوين الحزب الذى رأى الشيخ على يوسف صاحب المؤيد إنشاءه ، خصوصاً وقد شعر الخديو بأن الحزب الوطنى قد توسع فى برنامجه بما لا يناسب الحالة الجديدة ، حالة الوفاق بين سموه والسير الدون جورست ، وأنه لابد من قيام حزب يؤيد سموه ويكون عاملا من عوامل التوازن .

عندئذ ألف الحزب الثانى فى أبريل ، وسمى « حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية » برياسة الشيخ على يوسف ، ووكالة احمد حشمت باشا ؛ وهذا ملخص مبادئه :

(١) تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الادارى .

(٢) الاعتماد على الوعود والتصريحات التى أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلالها القطر المصرى ، ومطالبتها بتحقيقها .

(٣) المطالبة بمجلس نيابى مصرى يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية .

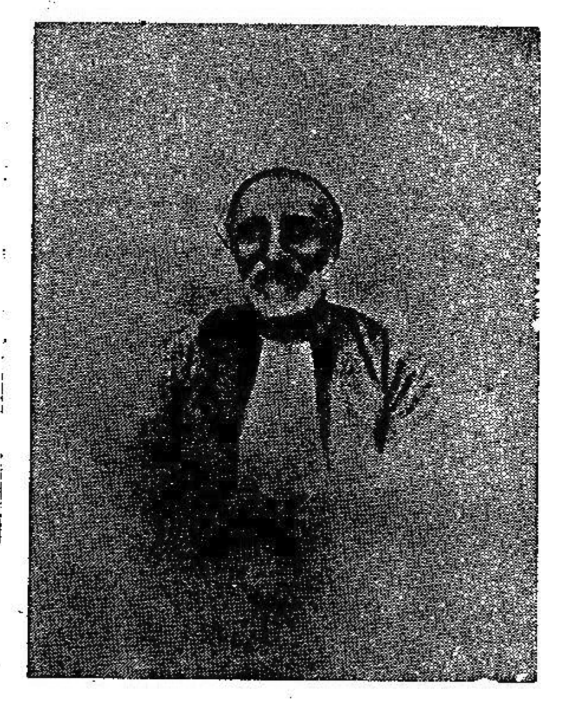
(٤) أن يكون التعليم الابتدائى عاماً ومجاناً .

(٥) أن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى البلاد .

(٦) أن تعطى الوظائف فى المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة ، مع تقليل عدد الأجانب بقدر الامكان .

(*) ولكن هذا المؤتمر لم يعقد .

(٧) أن تكون محاكمة الأجانب جنائياً أمام المحاكم المختلطة .


حسن عبد الرازق باشا

حزب الأمة : بينما كان الخديو فى أوربا ، كان محمود سليمان باشا ، وحسن عبد الرازق باشا يؤلفان « حزب الأمــة » ، وتم ذلك فى ٢١ سبتمبر ، وجعلت « الجريدة » التى يشرف على تحريرها الأستاذ احمد لطفى السيد بك لسان حاله . وقد خطب يوم تأليفه عبد الرازق باشا ، نائباً عن محمود باشا (الرئيس) الذى تخلف لأسباب صحية . وقد كان الخديو يخشى أن يكون لسعد زغلول باشا وأخيه احمد فتحى زغلول باشا يد فى تأليف هذا الحزب ؛ لذلك سألنى مرتين وهو بأوربا عن ذلك فأجبته بأنه لم يظهر لى أن لهما علاقة به .

وكانت تتلخص مبادىء هذا الحزب فى :

(١) معاضدة حركة التعليم ونشره بكافة الطرق وجعله إجبارياً فى الأوّلى والابتدائى .

(٢) الحصول على حق البلاد الطبيعى فى الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة ، وتوسيع اختصاص مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين ؛ تدرجاً إلى إيجاد مجلس نواب .

(٣) توسيع نطاق الجمعية الزراعية توصلا إلى تقدم البلاد الزراعى ، وعدم إهمال الصناعة والتجارة ، والسعى لترقيتهما .

وبعد حضور الخديو من أوربا دارت عدة أحاديث بينه وبين رجال معيته فى شئون هذا الحزب . وقد ظهر بعد ذلك أن لسعد باشا يداً فى تأليفه ، وأنه يعمل سراً مع أخيه فتحى باشا لتقوية نفوذه . وقد علمنا أن اللورد كرومر كان من المعضدين لقيام هذا الحزب إذ كان يتوسم فيه مناهضة سياسة عباس .

وكان رأى الشيخ على يوسف تأليف حزب يعضده رجال اللجنـة المصرية فى البرلمـان الانجليزى ، التى تشكلت للبحث فى الشئون المصرية ، كما سبق الاتفـاق بينهم وبين مسيو موزلى ، ولـكن رُؤى أن الانتظار أفضل .



١ – أحمد لطفى السيد بك
٢ – مصطفى كامل باشا
٣ – الشيخ على يوسف

وفى ٦ اكتوبر بلغنى من اسماعيل أباظه باشا أنه تقابل مع بعض أعضاء حزب الأمة ، وطلبوا منه الدخول فيه فأبى لعدم انتظام الحزب ، حتى إن جميع محررى « الجريدة » أعضاء فيه ، وأنه طلب إليهم إجراء انتخاب ، وانتقاء الأعضاء حتى يستطيع العمل معهم ؛ وقد فهم منهم أنهم غير مرتاحين لخطة « الجريدة » .

وبعد تأليف الأحزاب الثلاثة اشتدت المنازعات بينها ، ولا سيما بين الحزب الوطنى وحزب الاصلاح .

وكانت جريدتا اللواء والمؤيد ميداناً لهذا النزاع ، الذى وصل فى كثير من الأحيان إلى حد المهاترة والاتهامات الخطيرة ، حتى لقد اتهمت المؤيد ، مصطفى كامل بأنه يقلد عرابى .

وقد كتب مراسل التيمس بتاريخ ٢٠ نوفمبر كلمة عن « الأحزاب فى مصر » ، جاء فيها ما يلى : « إن الحرب الصحافيــة التى دارت رحاها بين ما يدعى « أحزاب الوطنيين[١] » لا تزال قائمة بحدة وشدة .

« أما الحزب الوطنى (الرسمى) الذى ألف سنة ١٩٠٦ ، فقد انقسم إلى قسمين : حزب المتطرفين . برياسة مصطفى كامل باشا ؛ وحزب المعتـــدلين ، برياسة الشيخ على يوسف[٢] .

« وإنك لا تجد فرقاً بين ما عرضه هذان الصحافيان المتناظران من المشروعات الاصلاحية . ولكنهما اختلفا فى أمر واحد ، وهو أن كامل باشا يطلب جلاء الانجليز عن مصر فى الحال ، وينتقد المحتلين والحكومة المصرية الحاضرة بلهجة عنيفة .

« أما مناظره — وهو أوفر منه حكمة . أو أكثر خوفاً وتدبراً فى سوء العواقب — فانه يرى الآن ، أو يتظاهر ، أن مسألة الجلاء خارجة عن دائرة السياسة الممكن تنفيذها . وينكر على زعيم المتطرفين وأنصاره حدة لهجتهم (وقد كانت لهجته من قبل) ولكن يصح أن يقال أن المؤيد والمنبر — وهما لسان حال المعتدلين — قد أظهرا تعقلهما السياسى وحكمتهما . بسعيهما أخيراً وراء إيجاد تفاهم أفضل وأنفع مع الأمة المحتلة .

« وأما حزب الأمة الذى تألف حديثاً . فانه حتى الآن لم يقم بعمل يستحق الذكر .

(١) يرمى بذلك إلى الحزب الوطنى وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية وحزب الأمة
(٢) الحقيقة أن الشيخ على يوسف لم يكن منضماً للحزب الوطنى

ولعله أقرب إلى المحافظين فى تأثيره على طبقة الملاك ، لا على طبقة الموظفين والشبان والطلبة والمحامين ؛ فإن من اهتم من هؤلاء بالسياسة ، كان مناصراً لمصطفى كامل باشا . »

من استبداد عباس . فى ١٩ مارس سمعت من الشيخ أحمد الزناتى أن أحد متخرجى مدرسة القبة المسمى جمعة افندى الموظف بتفتيش المنتزه، أبى فى الصيف الماضى أن ينفذ أمراً ، فصدر الأمر بتشغيله فى مشال فحم ؛ ولما علم بذلك هرب ، واستخدم فى إحدى الشركات ، فنبه الخديو على الشيخ احمد أن يبحث عنه ويسترجعه لخدمة الخاصة بأى مرتب كان ، حتى يوقعه تحت طائلة عقابه الصارم .

وفى ٣٠ مارس طلبنى الخديو فوجدته متكدراً جداً ، وسألنى عن شرف افندى رئيس فراشى سراى عابدين ، فقلت لابد هو موجود . وبعد أن سبه ولعنه أمرنى أن أعمل تحقيقاً معه فى سبب غيابه ، وعدم مباشرته أعماله ، وكذا مع فراش آخر أهمل فى واجباته ؛ وبعد التحقيق أقتطع خمسة عشر يوماً من مرتب شرف افندى ، وأفصل الثانى .

فقمت بالتحقيق المطلوب . فاتضح لى أن شرف افندى لم ينقطع عن عمله مدة وجود الخديو فى عابدين ، أو فى غيبة سموه ؛ وأنه فى ذلك اليوم لم يخرج من السراى إلا لاستحضار أحد العمال ، لوضع لوح من الزجاج فى مشرفية السلاملك .

أما الفراش الذى يقول عنه الخديو إنه أهمل فى واجباته . فقد ظهر أن الخديو أمر بايقاد الحمام للاستحمام ، فنبه شرف على أحد الفراشين ، وهذا نسى أن يبلغ الشخص المختص بهذا العمل . وعند دخول الخديو إلى الحمام لم يجد ماء ساخناً ، فأحضروه فى الحال من ماء القهوة . وهذا ما كدر الخديو .

ولكن رغم هذا التحقيق فقد أصر الخديو على قطع خمسة عشر يوماً من مرتب شرف افندى ، وطرد الفراش المهمل .

وقد أمر الخديو بفصل عويس بك أحد موظفى سراى رأس التين ، لأن سموه طلب منه مراتب وكراسى من الموجودة بالسراى لارسالها إلى تكية المنتزة ، فرفض عويس بك قائلا : إن المراتب يمكن أن يقال عنها إنها استهلكت وأدخل قطنها فى التنجيد ، أما الكراسى فنظراً لأنها مقيدة فى العهدة فلا يمكن إرسال شىء منها !

شئون مختلفة .

أراضى واحة سيوة : قام الخديو فى هذا العام برحلة إلى سيوة ما بين ٢٨ يناير

و ١٩ فبراير . وفى أثناء وجوده هناك أنعم ببعض الهدايا على الأهالى ، وأعطى لمأمور سيوة نقوداً وقماشاً لتوزيعها على الأهالى ؛ وحدث عند توزيعها أن تألم البعض من مساواتهم جميعاً فى هذه المنح سواء من كان منهم يعمل بأرض الخديو أو لا يعمل ، وقاموا ضد المأمور واتهموه بالتحيز والغرض .

وقام بعض المشايخ وادعوا أن المأمور كان اشترى لى ولحسين رمزى باشا ويوسف ضيا باشا أرضاً بثمن يبلغ الأربعمائة جنيه ؛ أى أكثر مما قبضوه عند توقيع عقد البيع ، وطلبوا منه دفع الباقى فأفهمهم أن الثمن كله مدفوع فأنكروا وتآمروا عليه . وبعد جهد اتفق معهم على إعطائهم مبلغ سبعين جنيهاً مصرياً زيادة على المبلغ المدفوع منى و ٥٨ جنيهاً من يوسف ضيا باشا و ١٣٠ جنيهاً من حسين رمزى باشا . فرضوا وانتهى الأمر على ذلك . ولكن المشايخ عادوا فأوعزوا للأهالى برفض هذا الاتفاق وأرسلوا عرائض مع مندوبين من قبلهم للخديو ولنظارة الداخلية . فأرسل المأمور تقريراً وطلب فيه من سمو الخديو أن يرسل مندوباً لتهدئة الأهالى وإنقاذه من هذا المأزق الحرج ، وقدم المندوبون ورفع الأمر إلى الخديو وكان من رأيه أن نتنازل عما اشتريناه ! ولما قابلت الخديو لا منى على أنى لم أخبره بأمر هذه الصفقة . فقلت إن المسألة ترجع إلى الصيف الماضى حيث كان المأمور فى الاسكندرية ، وطلبت منه أن يشترى لى أطياناً ، ولكن بعد أن يستأذن ولىّ النعم ، وقد استأذن من سموكم لأنه عرض عما إذا كان بعض المصريين يريدون مشترى شىء فهل يساعدهم فأجيب بالقبول ، وقلتم سموكم إن المصريين أولى من الأروام مثل جورجى وغيره .

فقاطعنى الخديو قائلا إنه ظن أن الأمر متعلق ببعض أقرباء المأمور . أما الآن فان أهل سيوة اشتكوا للداخلية ، وسيفتح ذلك أعين المحتلين وآذانهم فيتدخلون فى أحوال سيوة وهذا ما لا أرضاه !

وبعد أخذ ورد بيننا وبين مندوبى سيوة انتهى الأمر بتنازلنا عن الصفقة ، ثم طلبهم الخديو ووبخهم على أفعالهم وثورتهم ضد المأمور وأمرهم بالرجوع مباشرة إلى سيوة . وكان المأمور يعمل لعقد هذه الصفقات نظير حصص يستولى عليها من الأراضى المشتراة ؛ ولقد أثرت هذه المسألة على مركز المأمور حتى فكرت وزارة الداخلية فى تغييره .

فى ١٣ مارس بلغنى من حسين محرم باشا أن الخديو كلفه بالتوجه لمستشار الداخلية ليطلب منه عدم إرسال مأمور جديد بدل المأمور الحالى لأن ذلك مما يساعد

السيويين على الاستخفاف بالمأمورين ويفهمون أن فى إمكانهم عزل من لا يريدونه ، وطلب كذلك أن يجرى تأديب الشيخ عثمان حبون أصل الفتنة . فرد المستشار بأن نقل المأمور كان مقرراً من قبل لأنه مكث زيادة عن حقه نصف سنة . وبعد صدور الأوامر وتعيين خلفه الذى توجه للسفر لا يمكن تغيير شيء إنما فيما بعد يمكن إرسال مفتش من الداخلية لسيوة وحينذاك يعزل المشايخ المشاغبين وينتهى الأمر .

ثم إن المستشار أفهم حسين محرم باشا بأنه يعلم مسألة تدخل المأمور فى مشترى أراض لبعض مستخدمى المعية ، ولما أخبره حسين باشا بأن الخديو عندما بلغه شكوى السيويين أمر المشترين بالتنازل عما اشتروه ، وحدث ذلك فعلا ، رد عليه المستشار قائلا : « وأظن أن أفندينا اشترى أيضاً ...! »

وأراد بذلك أن يعلم هل تنازل الخديو عن أرضه التى يعلم المستشار أنه اشتراها هناك أو لا (*)

سعى الخديو لاجتذاب الأهالى : فى ٤ مارس أقام الخديو بسراى عابدين مادبة غداء دعا اليها أعضاء لجنة المعرض الزراعى والنظار والمديرين ، وكانت المائدة معدة لتسعين مدعواً .

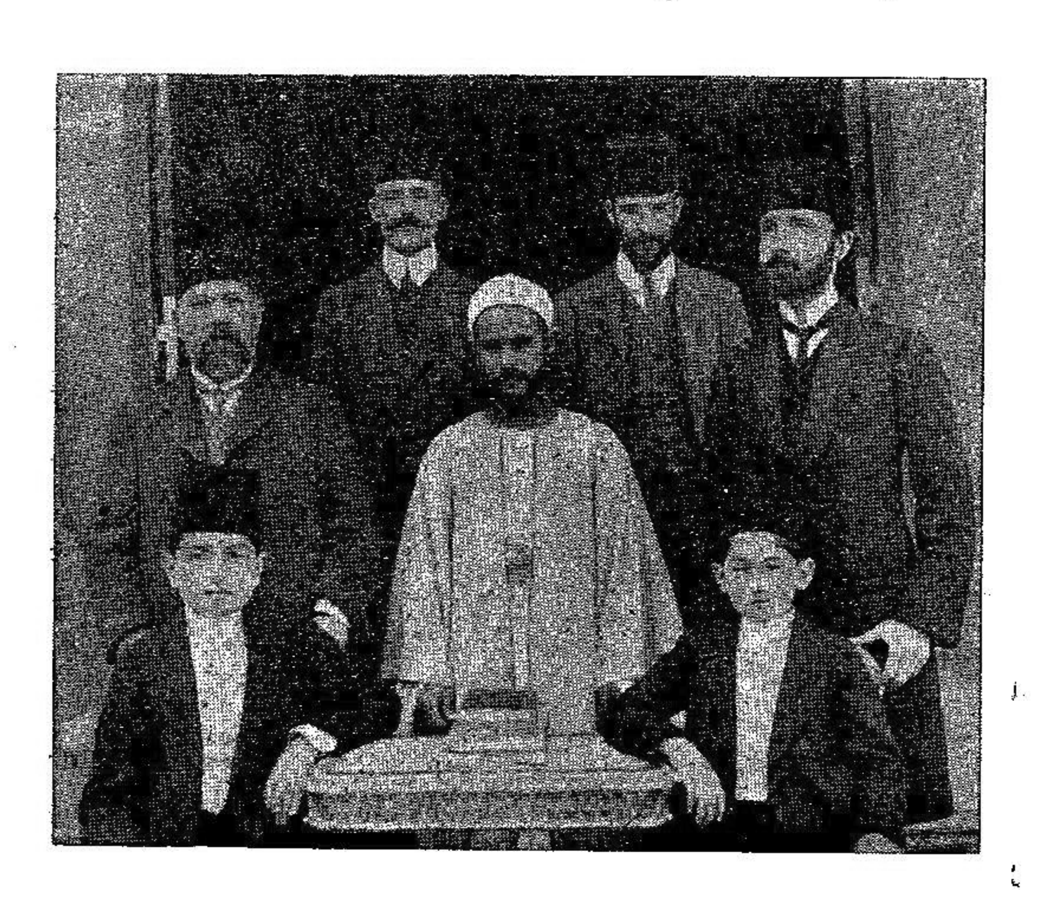
وسبب هذه الدعوة هو أن البرنس حسين كامل باشا كان قد لاحظ فى حديث مع الخديو بأن سموه لم يفعل شيئاً لاجتذاب الأهالى ، واستحسن أن يدعى أعضاء لجنة الجمعية الزراعية لتناول الشاى أو الطعام عند سموه .

وفى ٢٧ فبراير لما كنت بحضرة الخديو ، ومعنا اسماعيل اباظه باشا ، جرى الحديث حول وجوب سعى سموه إلى استمالة الأهالى ، فانتهزت الفرصة وعرضت عليه فكرة البرنس حسين كامل باشا ، كأنها من عندى ، فاستحسن اسماعيل اباظه باشا هذه الفكرة ولكنه فضل أن تكون الدعوة لأعضاء الجمعية العمومية ، فقلت يخشى أن الحكومة تنسب هذه الدعوة إلى غرض سياسى ، خصوصاً وأنه ستلقى على الجمعية جملة طلبات لا يستريح لها الانجليز . فوافقنى اسماعيل باشا وعلى ذلك فقد جعلت الدعوة لأعضاء لجنة المعرض الزراعى ، وكان لها أثر حسن جداً .

(*) والحقيقة أنه بعد تنازلنا اتفق الخديو مع المالكين لها فاشتراها منهم باسم البرنس عبد المنعم ولي العهد .

تعليم ولى العهد وشقيقه : كانت تربية البرنس محمد عبد المنعم وعبد القادر تجرى داخل الحرم لغاية هذا العام ، فلا يخرجان للنزهة إلا فى الخلوات فى ضواحى العاصمة ، ولا يشهد المصريون طلعتهما ؛ فحادثت والدهما فى ضرورة إخراجهما ليراهما الشعب ، ويجهز لهما محلا فى سراى عابدين لتعليمهما ، فوافق على هذه الفكرة ، وعين محمود شكرى باشا مراقباً لمرافقتهما والاشراف على تعليمهما. وفى أول نوفمبرسنة١٩٠٩ صدرت إرادة سنية بتعيينه مربياً لدولة الأمير محمدعبد المنعم . وقد كلفنى عباس بالبحث عن معلم انجليزى فاستشرت وزارة المعارف فى ذلك ، وتعين المستر روب ثم خلفه فيما بعد أستاذ اسكوتلندى .

وها هى ذى صورتهما مع أساتذتهما .



ولى العهد وشقيقه مع أساتذتهما

وقد وقف الشيخ احمد الزناتى (المعلم العربى) فى الوسط وعن يمينه البرنس عبد المنعم وعن شماله البرنس عبد القادر وخلف عبد المنعم محمود شكرى فالمعلم الانجليزى فالمعلم الفرنسى (كومب) .